

(١) القوانين والانظمة:

- (١) قانون موضوع ذبلا لقانون محاكم العشائر لسنة ١٩٢٧
- (ب) قانون تحصيل رسوم البلديات لسنة ١٩٢٧
- (ج) قانون موضوع تعديل لقانون اجور الاشتراك بالمخالف لسنة ١٩٢٧
- (د) قانون منع بيع البقاء
- (هـ) قانون بشأن اعفاء التنباك والتبغ (ما عدا النوع الهيشي) من الاعشار لمدة ستين
- (و) قانون بتعديل المواد ٦٤ و ٦٥ و ٧٧ من قانون الموظفين
- (ز) قانون بشأن اعفاء الحطب الذي يقتطع ليستعمل في البناء من الرسوم التي تستوفى
- منه مصلحة الزراعة والحراج
- (ح) قانون بشأن تخصيص راتب معزولة الى حاكم معان السابق غالب باشا الشعلان
- (ط) نظام موضوع تعديل لنظام اجور البرقيات الى العقبة الصادر بتاريخ ٨-٦-١٩٢٧
- (ي) قانون تسليم المجرمين لسنة ١٩٢٧ « منشور »
- (ك) ذيل للمادة الخامسة من قانون تسليم المجرمين لسنة ١٩٢٧
- (ل) اضافة للانظمة الصادرة بمقتضى قانون جوازات السفر لسنة ١٩٢٧

(٢) بلاغات رسمية

- (١) كتاب العدل (ب) السلفات والامانات (ج) نظام تخمين الاعشار (د) السياحة
- والسفر (هـ) النقليات والسفريات « بدلات الملف » (و) تصليح الآلات الكتابية
- (ز) الميزانية العامة لسنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ (ح) الاراضي (ط) قانون جوازات السفر
- (ي) الصاوين البرقية (ك) الخابرات الهاتفية (ل) ميزانيات البلديات (م) الامراض
- السارية (الكوليرا) (ن) ترفيع الضباط

مقررات قضائية : اعلانات ، تصحيحات قانونية ، جداول صحية

(٣)

١٣-٩

الجريدة الرسمية لحكومة شرق الاردن

يوم الخميس ٣ ربيع الاول سنة ١٣٤٥ هـ

وفي ١ ايلول سنة ١٩٢٧

القوانين والانظمة

- « قانون موضوع ذبلا لقانون محاكم العشائر لسنة ١٩٢٧ »
- لما كانت العشائر قد اعتادوا على ان يغار البعض على الآخر عندما تقع بينهم حوادث قتل او غزو فيسلبون ما تصل اليه ايديهم ويتعدون لاختلاف النواحي من الطرق الامر الذي يودي الى اضطراب الامن في البلاد ولما كانت المصلحة تقتضي في مثل هذه الاحوال برد النهوبات وصد غارات المعتدين سيما عندما يكون احد القرى يقيم من عشائر المناطق المجاورة او غير منتسب الى عشائر رجل مما يتطلب الحزم بالقضاء القبض فورا على ذوي العلاقة الذين يخشى من تصرفاتهم بعد وقوع مثل تلك الحوادث فقد قرر توصلا لهذه الغاية من اللائحة القانونية المدرجة ذيل هذا القرار ورفعها لمقام الامارة الجليلة حتى اذا اقترنت بالتصديق التالي وضعت موضع التطبيق والعمل
- « لائحة قانونية موضوع ذبلا لقانون محاكم العشائر »
- « لسنة ١٩٢٧ »
- المادة الاولى - يسمى هذا القانون (ذيل قانون محاكم العشائر لسنة ١٩٢٧)
- المادة الثانية - عندما تقع حوادث قتل او غزو بين

العشائر الرجل او بين افرادها او اختلافات قد تنتج انفراد والتعدي يجوز لسما امير البلاد المعظم ان يأمر بتوقيف اي كان من الجناة او المعتدين والغزاة والمتخالفين او اقرائهم حتى الدرجة الخامسة الى ان تعاد المنهوبات او يحسم الخلاف الواقع بين الطرفين

المادة الثالثة - اذا كان الاعتداء حاصل من العشائر الرجل او احد افرادها على واحد او اكثر من غير العشائر الرجل فحينئذ يجوز لسما امير البلاد المعظم ان يأمر بتوقيف اي كان من اقرباء الجاني حتى الدرجة الخامسة الى ان يلقى القبض على الجاني

المادة الرابعة - يعمل بهذا القانون اعتبارا من نشره في الجريدة الرسمية

١٩٢٧-٧-٣١

(عبدالله)

مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظار
ابراهيم
مدير المعارف مدير الآثار السكرتير العام
رضا توفيق

« قانون تحصيل رسوم البلديات لسنة ١٩٢٧ »
تسهيلا لتحصيل رسوم البلديات التي تصادف صعوبات في جمعها فقد تقرر سن اللائحة القانونية المدرجة ذيل هذا القرار ورفعها لمقام صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقترنت بالتصديق العالي وضعت موضع التطبيق (قانون تحصيل رسوم البلديات لسنة ١٩٢٧)

١ - يسمى هذا القانون قانون تحصيل رسوم البلديات لسنة ١٩٢٧ ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

٢ - اذا لم يدفع المكلف دينه او القسط المقرر رسميا من قبل البلدية رأسا او من قبل الملتزم المفوض بذلك حسب الاصول خلال عشرة ايام من تاريخ الانذار الخطي الذي تبلغه البلدية اياه بطلب الدفع فانه يجب على رئيس تلك الدائرة التي استحققت القيمة لها ان يصدر شهادة يرسلها الى الحاكم الاداري تفيد بان المبلغ استحق الاداء ولم يدفع

٣ - على الحاكم الاداري بعد ان يقتنع من صحة الشهادة ان يصدق عليها ويحولها الى رئيس المحكمة البدائية او قاضي الصلح الذي تدخل تلك البلدية ضمن قضائه

٤ - على رئيس المحكمة البدائية او قاضي الصلح عند استلامه هذه الشهادة ان يأمر ما مور الاجراء لكي يطلب الى الشخص المدين دفع القيمة المستحقة فورا واذا لم يؤدها فتحصل منه بطريق الحجز على امواله المنقولة ويحكم قانون الاجراء

٥ - يحق لرئيس المحكمة البدائية او قاضي الصلح عند ما يرى ان الاموال المنقولة الموجودة في بيت المدين او في ارضه لا تكفي لتسديد القيمة المذكورة في الشهادة واثبتت البلدية مقدرة المدين على الدفع ان يأمره اما بدفع القيمة فورا

او بالتقسيط حسبما يراه موافقا واذا لم يدفع المدين المبلغ المستحق او قسطا منه فانه يحق لرئيس المحكمة ان يأمر بحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر الا اذا دفع القيمة قبل انتهاء تلك المدة ولا تعتبر مدة الحبس المذكورة وفاء للمبلغ المستحق على المدين او قسم منه

٣١ - ٧ - ١٩٢٧ « عبدالله »
مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر المدلية رئيس النظار
ابراهيم حسن خالدي الهدي
مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام
اديب رضا توفيق

قانون منع بيوت البغاء
ان المجلس التنفيذي الذي دقق في بنود لائحة قانون منع بيوت البغاء قرر بعد المداولة الموافقة عليها ورفعها بشكائها للثبوت ذيل هذا القرار لمقام صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقترنت بالتصديق العالي وضعت موضع التطبيق لائحة قانون منع بيوت البغاء

او بفرامة لا تتجاوز الخمسة والعشرين جنينها مصريا واذا تكررت منه هذه الجريمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر او بفرامة لا تتجاوز الخمسين جنينها مصريا او بكتلة العقوبتين

٤ - يجوز لقاضي الصلح او المدعي العام ان يصدر مذكرة بالتفتيش يتحول بها الشخص المذكور اذ ان يفتش اي بيت او محل عند ما يعتقد بانه اتخذ بيتا للبقاء والعمر

١٤ - ٨ - ١٩٢٧ عبدالله
مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر المدلية رئيس النظار
ابراهيم حسام الدين حسن خالدي الهدي
مدير المعارف مدير الآثار السكرتير العام
اديب رضا توفيق

قانون بشأن اعفاء التبنك والتبغ (ما عدا نوع الهيشي) من الاعشار لمدة سنتين
لما كان يعتقد ان في اعفاء مزارعي التبنك والتبغ (ما عدا نوع الهيشي) من ضريبة الاعشار ما يبعث على انشطت زراعية هذين الصنفين في البلاد فقد تقرر سن اللائحة القانونية المدرجة ذيل هذا القرار ورفعها لمقام صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقترنت بالتصديق العالي وضعت موضع التطبيق لائحة قانونية بشأن اعفاء التبنك والتبغ (ما عدا الهيشي) من الاعشار لمدة سنتين

المادة الاولى - يعني مزارعو التبنك والتبغ (ما عدا ما كان منه من نوع الهيشي) من ضريبة الاعشار بما يزرعونه من هذين الصنفين

المادة الثانية - تنفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويستمر على العمل به مدة سنتين

٣١ - ٧ - ١٩٢٧ « عبدالله »
مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر المدلية رئيس النظار
ابراهيم حسن خالدي الهدي
مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام
اديب رضا توفيق

قانون منع بيوت البغاء
ان المجلس التنفيذي الذي دقق في بنود لائحة قانون منع بيوت البغاء قرر بعد المداولة الموافقة عليها ورفعها بشكائها للثبوت ذيل هذا القرار لمقام صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقترنت بالتصديق العالي وضعت موضع التطبيق لائحة قانون منع بيوت البغاء

المادة ١ - يسمى هذا القانون قانون منع بيوت البغاء لسنة ١٩٢٧ ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

نقطة هذه النسخة

١٤ - ٨ - ١٩٢٧
 مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظار
 ابراهيم حسام الدين حسن خالدا في الهدى
 مدير المعارف مدير الآثار السكرتير العام
 اديب رضا توفيق
 قانون تعديل المواد ٦٤ و ٦٥ و ٧٧ من
 قانون الموظفين
 بالنظر لاعتبارات رأتها الحكومة مستدعية تأليف المجالس
 التأديبية بالموظفين من الصنف الثاني على غير تلك الصورة التي
 اتت عليها قانون الموظفين فقد تقرر إلغاء الفقرة الأخيرة من
 المادة ٦٤ من قانون الموظفين والاستعاضة عنها بالفقرة التي
 ترد في اللائحة القانونية التالية وإدخال تعديل على المواد
 ٦٥ و ٦٧ و ٧٧ ورفع اللائحة القانونية الموضوعية لهذه الغاية
 بشكها المثبت ذيل هذا القرار لمقام صاحب السمو الملكي أمير
 البلاد المعظم حتى اذا اقترنت بالتصديق العالي وضمت موضع
 التطبيق
 لائحة قانون في شأن تعديل المواد ٦٤ و ٦٥ و ٧٧ من
 قانون الموظفين
 المادة الأولى - تلغى الفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ من
 قانون الموظفين ويستعاض عنها بالفقرة الآتية :
 « يؤلف المجلس التأديبي المختص بموظفي الصنف الثاني
 من لجنة انتخاب الموظفين المنصوص عليها في المادة ٢٣ المعدلة
 من قانون الموظفين
 المادة الثانية - تستبدل جملة (المجلس التأديبي المختص
 بالذائرة) الواردة في المادتين ٦٥ و ٦٧ و جملة (مجلس تأديبي
 عام مختص بالذائرة) الواردة في المادة ٧٧ بجملة (المجلس
 التأديبي المختص بالموظفين من الصنف الثاني)

المادة الثالثة - يعتبر هذا القانون من تاريخ نشره في
 الجريدة الرسمية
 ٣١ - ٨ - ١٩٢٧
 عبد الله
 مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظار
 ابراهيم حسام الدين حسن خالدا في الهدى
 مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام
 اديب رضا توفيق

قانون بشأن تخصيص راتب معزولة الى حاكم معان
 السابق غالب باشا الشعلان
 لما كان حاكم معان السابق غالب باشا الشعلان قد قدم
 استعداء يطلب فيه اعطائه راتب معزولة بالنظر لتجنيته
 ادارة بتاريخ ١٢٤٠١٢٦ عن حاكمية معان واستحصله على
 جواز بالاستخدام من المجلس التنفيذي
 ولما كان قد تبين من التدقيقات التي اجرتها المالية ان
 مدة خدمة المشار اليه قد بلغت ٢٨ سنة واربعة اشهر وتسعة
 ايام وان المادة التاسعة من قانون مرتبات المعزولة المورخ في
 ١٧ اغسطس ١٩٢٥ تقضي باعطاء ذلك آخر مرتب الموظف
 كراتب معزولة له اذا تجاوزت مدة خدمته العشرين سنة
 وبما ان آخر مرتب نقاضا المشار اليه قد بلغ ٣٥ جنيا
 وبما ان نظارة العدلية قد هרכת في كتابها رقم ٩١٦
 ١٩٢٤ بتاريخ ٨ - ٨ - ١٩٢٧ بعد تدقيقات قامت بها بات
 غالب باشا الشعلان قد اصبح اردنياً لانه كان مقبلاً عادة في
 معان بتاريخ ٦ اغسطس ١٩٢٤ وانه يستحق اخذ الراتب
 فقد تقرر بعد المذاكرة الموافقة على تخصيص راتب
 معزولة قدره ١١ و ٦٦٦ جنيا شهرياً لحاكم معان السابق غالب
 باشا الشعلان على ان يحسم من هذا الراتب ثلثه الى ان يتم
 تسديد مبلغ الـ ٣٠ جنيا و ٦٨٥ ملجاً الذي كان رد للمشار
 اليه كديات عائدات تقاعديه ورفع اللائحة القانونية
 الموضوعية لهذه الغاية لمقام صاحب السمو الملكي أمير البلاد
 المعظم حتى اذا اقترنت بالتصديق العالي وضمت موضع التطبيق
 لائحة قانونية في شأن تخصيص راتب معزولة الى
 حاكم معان السابق غالب باشا الشعلان
 المادة الأولى - يخصن راتب معزولة لحاكم معان
 السابق غالب باشا الشعلان اعتباراً من ٥ كانون الاول ١٩٢٦

وقدره احد عشر جنياً و ٦٦٦ ملجاً
 المادة الثانية - يحسم من هذا الراتب ثلثه الى ان يتم
 استرداد الـ ٣٨ جنيا و ٦٨٥ ملجاً الذي كان دفع للمشار اليه
 كديات عائدات تقاعدية
 ١٤ - ٨ - ١٩٢٧
 « عبد الله »
 مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظار
 ابراهيم حسام الدين حسن خالدا في الهدى
 مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام
 اديب رضا توفيق
 نظام موضوع تعديل نظام (اجور البرقيات الى العتبة) الصادر
 بتاريخ ٨ - ٦ - ١٩٢٧
 لما كان يلاحظ وقوع التباس في تفسير المادة الثالثة
 من (نظام اجور البرقيات الى العتبة) المورخ في ١٩٢٧/١٤٤٨
 فقد تقرر تلافي ذلك سن اللائحة النظامية المبنية ذيل هذا
 القرار ورفضاً لمقام صاحب السمو الملكي أمير البلاد المعظم
 حتى اذا اقترنت بالتصديق العالي وضمت موضع التطبيق
 لائحة نظامية موضوع تعديل نظام « اجور البرقيات
 الى العتبة » الصادر بتاريخ ٨ - ٦ - ١٩٢٧
 المادة الأولى - تميل المادة الثالثة من نظام اجور
 البرقيات الى العتبة المورخ في ٨ - ٦ - ١٩٢٧ كما يلي :
 « تستوفى الاجور المقررة لمصلحة فلسطين عن البرقيات
 الصادرة عن العتبة الى فلسطين ومصر وسوريا مضافة إليها
 الاجرة المبنية في المادة « ٢ »
 المادة الثانية - يتبع هذا التعديل اصله فيما يخص يده
 العمل به
 ٢١ - ٧ - ١٩٢٧
 عبد الله
 مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظار
 ابراهيم حسام الدين حسن خالدا في الهدى

مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام
اديب رضا توفيق

قانون تسليم المجرمين لسنة ١٩٢٧ « منشور »

بما انه جاء في المادة الخامسة من قانون تسليم المجرمين القارين لسنة ١٩٢٧ انه اذا وجد اتفاق معمول به بين جلالة ملك بريطانيا ودولة اجنبية بشأن تسليم المجرمين القارين من (بريطانيا العظمى) الى تلك الدولة فيجوز لسمو الامير المعظم ان يطبق احكام هذا القانون بشأن طلبات تسليم المجرمين التي تقدمها تلك الدولة كما لو كان ذلك الاتفاق معقودا بين جلالاته وتلك الدولة بشأن تسليم المجرمين من شرقي الاردن الى تلك الدولة وبما انه يوجد اتفاق معمول به بين حكومة جلالة ملك بريطانيا والدول الاجنبية المعددة في الجدول المذكور ادناه بشأن تسليم المجرمين القارين لذلك بمقتضى السلطات الممنوعة لنا بموجب هذا القانون نحن نعلن انه اعتبارا من وبعد تاريخ هذا القانون تطبيق احكام القانون في جميع الطلبات التي تقدمها هذه الدول :

الجدول

جمهورية الأرجنتين ، النمسا ، بلجيكا ، بولينا ، البرازيل
شيلي ، كولومبيا ، كوبا ، دانمارك ، كورادير ، استونيا ، فنلندا
فرنسا ، ألمانيا ، غواتيمالا ، هايتي ، إيطاليا ، يوغوسلافيا ، لايتسيا
ليبيريا ، لوكسمبرغ ، مكسيك ، موناكو ، هولندا ، ميكاراغوا
نرويج ، باناما ، بيرو ، بورتغال ، رومانيا ، روسيا ، سانقادور ، اسبانيا
اسواتيني ، سويسرا ، طنجنا ، الولايات المتحدة اميركا ، بورغوي
عبد الله

تعديل للمادة الخامسة من قانون تسليم المجرمين لسنة ١٩٢٧
المادة الاولى - يستعاض عن جملة (المملكة المتحدة)
الواردة في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون تسليم
المجرمين بجملة « بريطانيا العظمى »

١٤-٨-١٩٢٧
عبد الله
مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظار
ابراهيم حسام الدين حسن خالدي المدي
مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام
اديب رضا توفيق

« إضافة »

للائظمة الصادرة (مرفقة بكتاب رئاسة النظار رقم ٤٦٤٣
٤٣١٠ بتاريخ ١٣١٠٧١٩٢٧) وبمقتضى قانون جوازات
السفر لسنة ١٩٢٧

١ - تضاف الجملة الآتية الى آخر المادة السادسة من
اللائظمة المذكورة :-

« مع خمسين قرشا رسما اضافيا »

٦-٨-١٩٢٧ « عبد الله »

رئيس النظار
حسن خالد ابي المدي

بلاغات رسمية

(عن رئاسة النظار الفخيمة)

« كتاب العدل »

قرر المجلس التنفيذي في البند الثامن من نهلت الحادية
والثسين المنعقدة بتاريخ ١٤-٨-١٩٢٧ ان كتاب العدل
الدين لا يستوفون رواتب من الحكومة وتقتصر على ثباتهم على

ما يعطى لهم من النسبة من الرسوم ليسوا موظفين
« السلفات والامانات »

قرر المجلس التنفيذي في البند الاول من جلسته الحادية
والثسين المنعقدة بتاريخ ١٤-٨-١٩٢٧ دفع مبلغ ٢٥٠
جنيها و ٨٠٩ مليات الباقية من امانة المدينة المنورة الى لجنة
الاسعاف المركزية لتوزيعها على المتكربين الذين اصبحوا
بدون مأوى بسبب كارثة الزلزال ١٥-٨-١٩٢٧
« نظام تخمين الاعشار »

عملا بالمادة ٨٢ من نظام الاعشار قرر المجلس التنفيذي
في البند الثامن من جلسته الرابعة والثسين المنعقدة بتاريخ
٢١-٨-١٩٢٧ تطبيق نظام الاعشار في مقاطعات عمان
والسلط ومادبا والمقبة على ان يعتبر قراره من هذا التاريخ
الذي نفذ فيه نظام تخمين الاعشار ٢٢-٨-١٩٢٧
« السياحة والسفر »

ارجوان تديعوا بين الاهلين ان السفر بالسيارات من
شرقي الاردن الى العراق عن طريق (الحجاد) ممنوع
١٥ اغسطس ١٩٢٧
التعليقات والقرارات (بدلات الملف)
اوافق على تخصيص بدل راحلة لكل من الحكام
الآخارين الاتين :

حاكم عمان ، حاكم السلط ، حاكم اربد ، حاكم الكرك ،
حاكم معان ، حاكم جرش ، حاكم جبل عجلون ، حاكم الطفيلة
حاكم ناحية الزاقي (الكرك)

تستوفى مخصنات الملف للراجل بمقتضى نصوص
تعميمي رقم ٩٦ بتاريخ ١١-٧-١٩٢٧
يشترط ان لا يستعمل هؤلاء الحكام السيارات عندما
يخرجون بوظائف رسمية في داخل مقاطعاتهم ٢٢-٨-١٩٢٧

« تصليح الآلات الكاتبة »

لقد قرر توديع تصليح الآلات الكاتبة الى مدير مدرسة
الصناعة السيد يعقوب السكر فالرجاء مراعاته كل ما مست
الحاجة لذلك ١٦ اغسطس ١٩٢٧
« الميزانية العامة لسنة ١٩٢٨-١٩٢٩ »

ارجوان تديعوا موازنة دائرتكم لسنة ١٩٢٨-١٩٢٩
لواردات والمصروفات وتقدموها لديوان الرئاسة على نسختين
ارغب ان لا يتأخر اعداد هذه الموازنة عن ١٥ ايلول ١٩٢٧
واحتكم على مراعاة الاقتصاد الشديد في تدبير موازنة المصروفات
١٦ اغسطس ١٩٢٧

« الاراضي »

قد انتخبت قطعة الارض الواقعة على مسافة ٣٠ يارد
جنوبي جنوب شرقي عين الكلب الكاتبة على مسافة ٤٠٠
يارد للشرق من محطة معان منطقة لخط عرب النار لمدي ٦٠٠
يارد لقوة حدود شرقي الاردن
مستند الى الارض المذكورة الى ناوراء الخلف على مدى ٢٥٠٠
يارد وعلى مدى ٢٥٠ يارد على كلا الجانبين
ارجوان التديعوا على البنودات يتتبعوا عن الدول من هذه
الارض ١٧ اغسطس ١٩٢٧

قانون جوازات السفر

ارجوان اتباع التعليمات الآتية فيها للتحقق بطلب اصدار
تذاكر مرور :
١ - عندما يقدم طلب جواز السفر مع مقبضة المختار من
دورقة الكفالة يتصادق الحاكم الاداري على المقبضة نفسها وليس
على ورقة الطلب كما كان يقع ذلك احيانا وعندما يشبه بمسدة
القائمة الطالب تحال القائمة على قائد اللائحة التنفيذية واحتكم
الى ذلك يكتب قائد المنطقة بالتحقق على ورقة السفر

تفكاهة الجدل

(اعلان اول بعد الاحالة الموقته)

صادر من دائرة تسجيل الاراضي بمادبا

الرقم : ٤٤ : الموقع : عبده : الزقاق : المجارمه : النوع :
ارض ميري : الحدود : شرقا ارض محمد العباس وحيلة فاصلة
ورجم شمالا ارض مرشد بن محمد الزوغة غربا ارض هريس
الغنام وهلال ابو رشوات جنوبا ارض خليل الساري :
المتصرف : رفيقه بن سلامة الزوغة : دونم : ٢٧ : القيمة المخمئة :
٢٧ جنيه

الرقم : ٤٥ : الموقع : ام الحبايا : الزقاق : المجارمه :
النوع : ارض ميري : الحدود : شرقا ارض محمود بندق شمالا
طريق فاصلة ارض اصحاب : ملك غربا سمسار جنوبا حيلة
البيادر : المتصرف : رفيقه بن سلامة الزوغة : دونم : ١٤ :
القيمة المخمئة : ١٤ جنيه

الرقم : ٤٦ : الموقع : ام الحبايا : الزقاق : المجارمه :
النوع : ارض ميري : الحدود : شرقا ارض محمود بندق شمالا
حيلة فاصلة ارض محمود المذكور غربا سمسار جنوبا طريق
فاصلة ارض اصحاب ملك : المتصرف : رفيقه بن سلامة
الزوغة : دونم : ٢٧ : القيمة المخمئة : ٣١ : جنيه

الرقم : ٤٧ : الموقع : ام الحبايا : الزقاق : المجارمه :
النوع : ارض ميري : الحدود : شرقا ارض محمود بندق شمالا
محمد الحريوش غربا ارض شخيت جنوبا طريق فاصل :
المتصرف : رفيقه بن سلامة الزوغة : دونم : ٢٦ : القيمة
المخمئة : ٢٦ جنيه

الرقم : ٤٨ : الموقع : ام الحبايا : الزقاق : المجارمه :
النوع : ارض ميري : الحدود : شرقا ارض سالم السلامة الزوغة
شمالا ارض غيث الحسين غربا ارض سليمان السلامة الزوغة
جنوبا طريق سلطان : المتصرف : رفيقه بن سلامة الزوغة :

دونم : ٢٦ : القيمة المخمئة : ٢٦ جنيه

كان وضع بالمزاد العلني كامل الخمسة قطع اراضي المية
الحدود والمواقع وسائر الاوصاف اعلاه التي بتصرف رفيقه
بن سلامة الزوغة المفروغات وفاة الى محمد واحد بندق بالنظر
لامتناع ورثة الفارغ المذكور من تأديه بدل الفراغ وبنتيجة
الزيادة العلنية تقرر احالتهم مؤقتا لعهد المزايد الاخير يوسف
بك المعايه ببلغ قدره خمسة وسبعين جنينها مصريا فعليه
وتوفيقا للاصول القانونية اقتضى تكرار الزيادة مرة ثانية
لمدة خمسة عشر يوما اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في
الجريدة الرسمية فمن يرغب الاشتراك بهذا المزاد عليه ان
يراجع دائرة تسجيل الاراضي ودلال البلدية في مقاطعة مادبا
مستصحا بالتأمينات القانونية

اعلان

ان اللجنة المالية للبطريركية الارثوذكسية عملا بالمادة
٧ الفقرة ١ الحرف د من قانون البطريركية الارثوذكسية لسنة
١٩٢١ ووفقا لقرارها المتخذ في اليوم التاسع والعشرين من
شهر تموز سنة ١٩٢٧ مستعدة لتمديد ما عرضته في الاعلان
المؤرخ في ٢٦ نيسان سنة ١٩٢٧ والنشر في الجريدة الرسمية
عدد ١٨٦ للانواع الاتية من ديون البطريركية

السندات والكمبيالات الصادرة في فلسطين والقابلة
للتنفيذ فيها ما عدا « ١ » ما اعطي منها لاي شخص كان يقطن
خارج فلسطين او شرقي الاردن في تاريخ تحريرها و « ب »
ما اعطي منها لاي شخص سواء كان اولا يزال عضوا في اخوية
القبر المقدس بقطع النظر عما اذا لم تكن تلك السندات او
الكمبيالات قد قدمت للاثبات لدى اللجنة المالية للبطريركية
الارثوذكسية قبل صدور هذا الاعلان
تطبق طرق وشروط التسديد المحتواة في المادتين الثانية

والثالثة من الاعلان المذكور المؤرخ في ٢٦ نيسان ١٩٢٧ على
ما يرض في هذا الاعلان القدس : ٣ اغسطس ١٩٢٧
س . س . دافيس

رئيس اللجنة المالية للبطريركية الارثوذكسية

اعلان

عين السيد سعيد الخطيب نحن جرك عمان وكيل المأمور
جرك عمان اعتبارا من ١ - ٦ - ١٩٢٧ وذلك اثناء غياب
السيد مصطفى حجازي الذي يقوم بوظيفة مأمور جرك الرمتا
اعتبارا من ١ - ٦ - ١٩٢٧ ٩ - ٨ - ١٩٢٧

اعلان من مأمورية الاجراء في السلط

كان وضع بالمزاد العلني كامل كرم الغنب الواقع باراضي
الحرزة الحدود شرقا نقله كرم مصطفى ابو عبيد ونمامه سلامة
وشمالا كرم كايد الاحمد غربا ابا وجنوبا كرم البائع صالح
الزناح خاصة المديون كرم بن كاد من السيلط مديون المصرف
الزراعي في السلط لسند الدين رقم ١١٣٧ وقد تقرر من جانب
الرياسة احالة الاحالة الموقته على الطالب الاخير السيد ابراهيم
خورشيد مأمور المصرف الزراعي في السلط ببدل قدره عشرة
جنيات مصرية فمن له رغبة بالنسبة عليه مراجعة هذه الدائرة
ودلال البلدية محمد ماشطة خلال خمسة عشر يوما على ان لا
يقبل الضم منه اقل من خمسة بالمائة الى البدل المقرر مستصحا
بالتأمينات التقديرية القانونية وعليه صار اعلان الكيفية

١٧ اغسطس ١٩٢٧

« اعلان من مأمورية الاجراء في السلط »

كان وضع بالمزاد العلني للبيع كامل كرم الغنب الواقع
باراضي الفزالات الحدود شرقا جبور وخراب شمالا كرم سليم
السليان غربا جبرائيل القرح وجبرائيل الفاخوري جنوبا فرح
النابي المديون احمد افندي الحاج عبد الله الحديدي من اسلط

مديون المصرف الزراعي في السلط لسند الدين رقم ١٢٣٣ وقد
تقرر من جانب الرياسة احالة الاحالة الموقته على الطالب الاخير
السيد ابراهيم خورشيد مأمور المصرف الزراعي في السلط ببدل
قدره اربعة وعشرون جنينها مصريا فمن له رغبة بالشراء عليه
مراجعة هذه الدائرة ودلال البلدية محمد ماشطة خلال خمسة
عشر يوما على ان لا يقبل الضم منه اقل من خمسة في المئة الى
البدل المقرر مستصحا بالتأمينات التقديرية القانونية وعليه صار
اعلان الكيفية ١٧ اغسطس ١٩٢٧

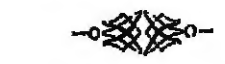
« اعلان من مأمورية اجراء السلط »

كان وضع بالمزاد العلني للبيع كامل قطعتي الاراضي
السليخ الواقعتين باراضي جلمد بموقع سفوح خلة النادر الاول
منها يجدها شرقا مسيل ماء شمالا وادي جارح غربا عرقوب
فاصل ارض القطيشات جنوبا اصحاب الملك لاكراد والثانية
يجدها شرقا وادي مسيل ماء وشمالا اصحاب ملك غربا ارض
الاكراد جنوبا خراب وعطل خاصة المديون عبد الحسين
اليوسف من اهالي السلط مديون المصرف الزراعي في السلط
لسند الدين رقم ١٢٣٣ وقد تقرر من جانب الرياسة احالة الاحالة
الموقته على الطالب الاخير السيد ابراهيم خورشيد مأمور المصرف
الزراعي في السلط اثني عشر جنينها مصريا فمن له رغبة بالشراء
عليه مراجعة هذه الدائرة ودلال البلدية محمد ماشطة خلال
خمس عشرة يوما على ان لا يقبل الضم منه اقل من خمسة في
المئة الى البدل المقرر مستصحا بالتأمينات التقديرية وعليه صار
اعلان الكيفية ١٧ اغسطس ١٩٢٧

اعلان

مطروح بالمزاد العلني كامل النادر الواقعة بفنن مدينة عمان
المقيدة بدفتر التملك تحت نومرو ١٦ تاريخ اغسطس ١٩٢٧
المختومة على ستة غرف ومطبخين وعرضه ملك جريس ومور

اخيه ميخائيل ولدى يعقوب المنير وان الدار المذكورة يحدها شرفا طريق فاصلة دار اقنوفة وقامه ورثة نوح المباعه الى اولاد الحاج علي العموري ، شمالا طريق عمومي غربا طريق خصوصي فاصلة بينها وبين شحم وقامه ملك ارسلان بك جنوبا جبل والمباعه بيعا وفائيا الى الخواجه ياني بن ميخائيل خبز من اهالي بيت لحم فمن له رغبة بالشراء عليه ان يراجع مامور تسجيل عمان او دلال البلدية خلال ستين يوما اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان مع العلم ان ثمن قائمه الزايدة والطوايع عائدة على المشتري وبقي المصاريف تؤدى من الدائن او الوكيل الدوري على ان تحصل من المديون وفقا لتعليقات مزايده البيع الوفاي وعليه صار اعلان الكيفية ١٥ اغسطس ١٩٢٧



« تصحيحات قانونية »

ورد سهوا في المادة السادسة من نظام في اصول المحاكم

الجدول الاسبوعي للامراض الوبائية في منطقة شرقي الاردن عن الاسبوع المنتهي في ١٤ ١٨ ٢٧ ١٩٢٧

المكان
الطاعون
الحى الصفراوية
الكوليرا
الجدري
التيفوس
التهاب الدماغ الشوكي
الحى الراجعة
تاريخ التبليغ
« دائرة الصحة »

(الاحكام الاجنبية) المنشور في العدد ١٦٣ من الجريدة الرسمية كلمة (ترفع) والصواب (ترفض)
وورد في قانون تسجيل الشركات المنشور في العدد ١٥ اغسطس ١٩٢٧ :
١ - اسم القانون « قانون تسجيل الشركات الاجنبية والصواب « قانون تسجيل الشركات »
٢ - كلمة « تمجل » في ابتداء السطر الرابع من المادة الخامسة والصواب « تسجل »
٣ - لم تذكر كلمة « شركة » قبل كلمة « التجارية »
٤ - لم تذكر المادة « ١١ » وهي كما يأتي :
المادة ١١ - تطبق احكام قانون التجارة التي لا تخالف احكام هذا القانون على جميع الشركات والجمعيات التجارية فليصحح ذلك .

الجدول الاسبوعي للامراض الوبائية في منطقة شرقي الاردن عن الاسبوع المنتهي في ٢١ ١٨ ٢٧ ١٩٢٧

المكان
الطاعون
الحى الصفراوية
الكوليرا
الجدري
التيفوس
التهاب الدماغ الشوكي
الحى الراجعة
تاريخ التبليغ
« دائرة الصحة »

١٦٦

نقطة: هذه النسخ